البنية الفكرية لمدلول المشاركة السياسية في الميزان النظري:
قراءة في المفاهيم والأشكال والمستويات والنماذج

La structure intellectuelle du sens de la participation politique à la balance théorique:
Lire des concepts, des formes, des niveaux et des modèles

دلباز كمال [1]

تاريخ الاستقبال: 00 / 00 / 2019 تاريخ القبول: 00 / 00 / 2019 تاريخ النشر: 00 / 00 / 2019

ملخص:

لقد تباينت المفاهيم التي إنصبت على تعريف المشاركة السياسية وفق العديد من والمنظورات الفكرية المختلفة نظرا لكونها من المفاهيم المركبة والمعقدة كما هو الحال في غالبية المفاهيم الإجتماعية الأخرى، وعليه فإذا كانت النظم الإنتخابية هي القاعدة العامة لإسناد السلطة كأداة طيعة للتحكم عن بعد في موازين القوى بين أطرف العملية السياسية، فانه لا يمكن اطلاقا فهم هذا التفاعل والتداخل بعيدا عن فضاء المشاركة السياسية التي تعد مخبرا لقياس حدة الصراعات السياسية والإجتماعية ومدى نجاعة تلك النظم الإنتخابية في تكريسها للإرادة الشعبية.

الكلمات المفتاحية: المشاركة السياسية؛ النظم الانتخابية؛ الصراعات السياسية.

Résumé

Les concepts qui définissaient la définition de la participation politique variaient selon de nombreuses perspectives intellectuelles, puisqu'il s'agissait de concepts composés et complexes, comme c'est le cas dans la plupart des autres concepts sociaux. Par conséquent, si les systèmes électoraux sont la règle générale pour attribuer le pouvoir en tant qu'outil docile pour contrôler à distance l'équilibre des pouvoirs entre les partis du processus politique, il n'est pas possible de comprendre cette interaction en dehors de l'espace de participation politique, qui est un laboratoire pour mesurer l'intensité de ces conflits politiques et l'efficacité de ces systèmes électoraux dans leur gestion, consacrés à la volonté populaire.

Mots-clés: participation politique, systèmes électoraux, conflits politiques.

[1] أستاذ مساعد"أ"، جامعة ابن خلدون- تيارت(الجزائر)، delbazd@gmail.com

أولا: المدلول المعرفي للمشاركة السياسية

لقد تباينت المفاهيم التي إنصبت على تعريف المشاركة السياسية وفق العديد من والمنظورات الفكرية المختلفة، لدى فإن محاولة الإقتراب من مفهوم المشاركة السياسية يقتضي إدراك المقصود بالمشاركة أولا تمهيدا لطرح مفهوم المشاركة السياسية، نظرا لكونه يحمل في طياته دلالات لغوية واصطلاحية بما يعكس تباين الباحثين في مرجعياتهم الفكرية والبيئية، فلقد تعددت المفاهيم الدالة عليه كالمشاركة الشعبية أو المشاركة العامة أو الجماهيرية وغيرها.

أ- المشاركة لغة: مشتقة من الفعل"أشرك"، بمعنى أدخل، و يقال أشركه في الأمر أي :أدخله فيه وشاركه أي كان شريكه"[1]، كما أن كلمة "مشاركة" أشتقت من إسم المفعول للكلمة اللاتينية ***Participation*** والمتكون في الأصل من جزأين: ***Pars*** **أي** جزء ***Compar -Pert*** أي القيام ب، فيكون إجمالي المعنى هو القيام بدور ***To take parte***[2]، وفي اللغة العربية شارك في الشيء أي ساهم وكان له نصيب أي يعني ربط بين الفردي والكلي"[3].

ب- المشاركة إصطلاحا: عرفت موسوعة العلوم الإجتماعية "المشاركة"، "بأنها الوضع الذي يستلزم إشتراك الفرد في تحقيق هدف التنظيم"، ويرى أحمد زكي" أنها تفاعل الفرد عقليا وانفعاليا في موقف ما بطريقة تشجعه على المساهمة في تحقيق أهداف الجماعة وتحمل المسؤولية[4]، أما "ليفلي بروهل" فيرى "أن المشاركة هي الهوية الرمزية المشتركة بين الأفراد التي تشكل الخصائص غير المادية كالإنتماءات السياسية والعقائدية التي تحدد توجهاتهم وتكون محكا تحتكم له الجماعة عند تقويم الأفراد المنتمين لها"[5].

ج- من الناحية القانونية: فقد أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأن لكل فرد الحق في الإشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين"، كما أكد أن" لكل شخص حق في حرية الإشتراك في الإجتماعات والجمعيات السلمية[6]، كما أكد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أن لكل مواطن الحق في أن يشارك في إدارة الشؤون العامة إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون في حريته[7].

ثانيا/ المنظورات الفكرية المفسرة للمشاركة السياسية

---

[1]- بوبكر جيلي، الشباب والمشاركة السياسية في الجزائر(دراسة ميدانية لعينة من الشباب الجامعي بجامعة قسنطينة)، رسالة دكتوراه جامعة قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2010/2009،ص.52.

[2]- صونيه ألعيدي، لمشاركة السياسية والتحول الديمقراطي في الجزائر: الإنتخابات الرئاسية 8افريل2004 أنموذجا(دراسة ميدانية في مدينة بسكرة)، مذكرة ماجيستير، جامعة بسكرة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم علم الإجتماع،2004.ص.93.

[3]- عبد الاله واردي ،" التأصيل الفقهي للمشاركة السياسية"، أنظر الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=104505. تاريخ الدخول 2013/03/11

[4]- بوبكر جيلي، مرجع سابق، ص.53.

[5]-شريفة ماشطي، المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي، مجلة الباحث الإجتماعي، العدد العاشر،2010، ص.147.

[6]- المادة20، 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

[7]- المادة25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

إذا كان المدلول اللغوي للمشاركة لايثير غموضا، إلا أن إرتباطه بالسياسة جعله أكثر دقة ومحل جدل، خاصة في دول العالم الثالث التي توصف أنظمتها بالشمولية وبسيادة مفاهيم الوراثة والشرعية الثورية على حساب مفاهيم المواطنة، وما زاد المفهوم غموضا هو اعتناقه موجات العولمة التي أدخلت الأفراد في منظومة الحركة المخططة لتحديد أدوارهم مسبقا على كافة الأصعدة، لذى تحاول الدراسة رصد أهم التعريفات الغربية والعربية التي عنيت بالموضوع:

أ- المشاركة السياسية من منظور غربي

مما لايختلف فيه إثنان هو أن موضوع المشاركة السياسية* قد إنصبت عليه العديد من الدراسات التي تندرج ضمن التراث الليبرالي الغربي كونها تشكل أرقى تعبيرا للديمقراطية، فلقد مجدت الحضارة اليونانية منذ القدم المشاركة الجماهيرية للحد من نظم الإستبداد.

ولقد كانت لأراء عالم الإجتماع "الكسي دي توكفيل" ***«Alexis De Toqueville»*** في مؤلفه" الديمقراطية في أمريكا" ***"la Démocratie en Amérique"*** صدى كبير نظرا للدور الذي تلعبه الديمقراطية في الحياة السياسية، فما لبثت دراسات علم الإجتماع السياسي في الولايات المتحدة منذ نهاية الخمسينيات القرن العشرين حتى خضعت لسيطرت بعض المفاهيم ورفعت في نفس الوقت من قدر علم الإجتماع السياسي، مثل المشاركة السياسية والتحديث السياسي، وبناء القوة في المجتمع، لذالك فقد إعتبر" توكفيل" أنه مادام الكل يعمل داخل حكومة مستقلة فهم على ارتباط بالأحزاب السياسية والمنضمات النقابية، فكل ذالك محصور في سلطة الحكومة التي توفر للشعب وسائل المشاركة في الحياة السياسية والعملية الديمقراطية[1].

وهناك دراسة " فيربا وناي ***Nie*** وكيم***Kim*** " سنة1978، حيث إنصبت دراسة هؤلاء الباحثين حول المشاركة الجماهيرية في المجالات السياسية في سبع دول تتشابه أنظمتها السياسية(أستراليا أمريكا، اليابان، هولندا، نيجيريا، الهند، يوغسلافيا سابقا)[2]، فلقد توصلت هذه الدراسة أنه رغم تشابه الأنظمة السياسية، إلا أن المشاركة تختلف من حيث الحجم في الحياة السياسية نتيجة ما يقوم به النظام السياسي من تعبئة للجماهير، ومدى وجود أحزاب وجماعات الضغط ودورها في إشراك الجماهير في الأنشطة السياسية، كما إستخلصت إلى أن مشاركة الريفيين أكبر من سكان الحضر، نظرا لإحساس بهويتهم الذاتية أكثر من الحضريين وأن نقص مشاركة المرأة يرجع إلى وجود قيود كالحرمان من العضوية في التنظيمات والتعليم وغيرها.

---

* - نحو هذا الطرح تشكل "المشاركة السياسية" أرقى تعبير للديمقراطية في إطار التعبير السياسي من قبل كل أطراف المجتمع فإذا كانت المشاركة السياسية في السابق مقتصرة على حق الرجال ونبلاء المولد وأثرياء القوم في التصويت فقط، إلا أن بزوغ عصر النهضة وضغط الحركات الإجتماعية والسياسية طور مفهوم المشاركة السياسية وبلغ هذا الإتجاه ذروته أثناء الثورة الصناعية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وتعددت مظاهر "المشاركة السياسية فشملت الأغنياء والفقراء والرجال والنساء وانتشرت النشاطات السياسية كالإنخراط الجمعوي والنقابي باعتبارها تعبيرا يفرض التأطير والتعبئة الجماعية والشعور بالإلتزام والمسؤولية.أنظر:
- حفيظة شقير، دليل المشاركة السياسية للنساء العربيات. تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان،2004، ص.16.

[1] - سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية: إتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم حولنا. القاهرة: كتب عربية للنشر الإلكتروني، 2005.ص.10.

[2] - طارق عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص ص150-152.

وفي ذات السياق أجريت دراسة مسحية قام بها كل من" وينز" ***Weiner*** " و"صموائيل هينتنجتون" سنة 1987 خصت دراسة الأنشطة المختلفة المتعلقة بالمشاركة السياسية في أمريكا وتوصلا إلى تحديد أهم العوامل المحددة لمشاركة المواطنين في الحياة السياسية، كالإنتخابات والإنضمام إلى الأحزاب السياسية والجمعيات وإنتماءات القرابة أو الدين والإنتماء الجغرافي*.

علاوة على هذا فقد أكدت دراسة دافيدسون ***Davidson*** وكوتر ***Cotter*** سنة1989 على علاقة المشاركة السياسية بالإحساس بالمواطنة حيث أجريت الدراسة على عينة من500 مواطن من ولايتي"ألباما" و"برمنجهام" بإنجلترا، وتم إختيار جملة من المواضيع طرحت على عينة من المواطنين من بينها الإنتخابات والمعسكرات والمشاركة في المهام السياسية والحديث عن السياسة وربط ذلك بالمواطنة، فكانت النتيجة أن هناك علاقة إيجابية بين الإحساس بالمواطنة والسلوك الإنتخابي في الحياة السياسية، بينما هناك علاقة سلبية بين الإحساس بالمواطنة والمعسكرات والحديث عن الحياة السياسة[1].

كما لا يمكن إغفال الدراسة كل من "الموند" و"فيربا" التي ربطا فيها المشاركة السياسية بالعديد من المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية للأسرة والإنتماءات السياسية والدينية وإسقاطها على العديد من الدول قصد دراسة الثقافة المدنية بالإضافة إلى الدراسة التي قام بها "لاسويل" ***Lasswell*** على عملية المشاركة السياسية في أعماله وبحوثه، عندما عرف القوة بأنها المشاركة في إتخاذ القرار وهكذا يظهر جليا أن التراث الغربي*عرف دراسات مستفيضة خصت المشاركة السياسية كونها كانت تشكل معبر الإنتقال من نظم الملكية ودكتاتورية نحوا نظم ديمقراطية وفق نظرية صموائيل هنتنغتون.

فمن خلال استعراض هذا المنظور الكلي للرؤية الفكرية الغربية تجاه موضوع المشاركة السياسية سوف نعرج فيما يلي الى طرح بعض التعاريف ولعل من أبرزها هي التي قدمها كل من: "فيليب برو" ***"Philippe Braud"*** الذي يرى أن "المشاركة السياسية تشكل مجموع النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيرا على سير عمل المنظومة السياسية ويقترن هذا المعيار- باعتباره قيمة أساسية في النظم الديمقراطية- بمفهوم المواطنة"[2]، في حين يرى "كيث فولكس" ***Keith Faulks*** أن المشاركة السياسية هي مختلف الأنشطة الفردية والجماعية في العمليات الحكومية الهادفة لتفعيل حياتهم[3]، و يؤكد كل من "فيربا" و"ناي"

---

* - في هذا السياق يكون موظفو المدينة أكثر مشاركة من مواطني الريف وبهذه النتيجة يخالف هذا الطرح إتجاه " فيربا وناي وكيم.

1 - محمد لمين لعجال، إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني عشر،2007،ص.240.

* - تعد المشاركة السياسية ضمن المفاهيم الحديثة التي شكلت ثورة القرن العشرين، وقد عرفت تطورات نظرية متسارعة في أحضان المدرسة السلوكية، وبالتالي فان طرحها كان سابقا في النموذج الغربي الذي طوى زمن الملكيات الثيوقراطية منذ بزوغ عصر النهضة بخلاف الأقطار العربية التي لم تنل إستقلالها إلا حديثا، بل ومازالت تعيش في كنف الديكتاتوريات المقننة وأصبحت مشاركة المواطن موسمية فقط حيث تنتهي مهامهم عند صندوق الإقتراع وفق قاعدة "نعم" أو "لا" المحسومة مسبقا، وأصبح الطابع العام للمشاركة – في غالبية الأقطار العربية- يتجسد في صورتين، إما مشاركة مقننة(محسومة)، وإما عزوف صارخ ينطوي على مختلف أشكال ومعاني "العصيان المدني"، الذي سنة له السلطة قانونا تحت شعار "إعلان حالة الطوارئ".

2- فليب برو، علم الاجتماع السياسي. ترجمة محمد عرب صاصيلا، ط.2، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2006. ، ص.301.

3 - Keith Faulks: Political sociology, New york university press, New york, 2000, P.143.

بأنها تلك الأنشطة الشرعية والقانونية التي يمارسها المواطنون والتي تهدف بطريقة أو بأخرى إلى التأثير على إختيار شخصيات الحكم أو على الأعمال التي يتخذونها[1].

ومن جهة أخرى يحصرها كل من "جرنستين وبولسبي"*Polsby–Greenstein* في فترة العهدة الإنتخابية فقط، حيث يعتبرا المشاركة السياسية هي الأنشطة التي تأتي في الفترة ما بين الإنتخاب والآخر التي يحاول المواطنون من خلالها التأثير على القرارات الحكومية التي تتعلق بمشكلاتهم، ويعرف الباحث براون"وماكريدس" *Macridi-Brown* المشاركة السياسية بأنها "تلك الأنشطة الإرادية المشروعة التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية إختيار الحكام أو التأثير في القرارات السياسية التي يتخذونها"[2].

علاوة على هذا فقد ذهب كل من "كريستوفر أرترتون"*A-Christopher* و"هالان هان"*Halan Hahn* في كتاب "المشاركة السياسية" إلى أنها لا تقتصر فقط على التصويت في الإنتخابات، بل تشمل كافة الأعمال والأنشطة والمساعي التي تدخل في نطاق العملية السياسية بالمعنى الأوسع[3]كالتأثير على أصحاب النفوذ في السلطة وحضور الإجتماعات السياسية والعضوية في المنظمات والأحزاب السياسية وتمويل الحملات الإنتخابية وبهذا المعني تصبح المشاركة السياسية هي ممارسة السياسة على المستوى العام[4].

غير أن التعريف اللافت للنظر هو ما ذهب إليه "هنتنغتون" و"ويلسون"، حيث تعني المشاركة السياسية في نظرهما ذالك النشاط الذي يقوم به المواطن من أجل التأثير على عملية صنع القرار السياسي الحكومي، معنى ذلك أن المشاركة تستهدف تغيير مخرجات النظم السياسية بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد الذين يقدمون على المشاركة السياسية[5].

والجدير بالذكر في هذا السياق الغربي أنه إذا كانت المشاركة السياسية بمثابة عصب الحيوي للممارسة الديمقراطية فلقد شكل ظهورها منذ الثورة الفرنسية 1789 إعادة ترتيب للبناء الإجتماعي بمختلف نظمه، و دفع أصحاب السلطة إلى إدماج المواطنين في مختلف أوجه نشاط الحياة السياسية، وجعلها فوق كل ذاك مؤشرا قويا للدلالة على مدى تطور أو تخلف المجتمع السياسي هنتنغتون وما تجدر الإشارة إليه أن أدبيات المشاركة السياسية لم تقتصر على المفكرين الغرب، بل هناك العديد من الإسهامات العربية-الإسلامية

ب- المشاركة السياسية من منظور عربي

[1] - Verba, Nie, Participation and political Equality: Asevin Notcons Comparison Combridge university press, London, 1978 , p.46.

[2] - أحمد شقفة عطا، تقدير الذات وعلاقته بالمشاركة السياسية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة بغزة، مذكرة ماجيستير، جامعة عين شمس-القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات التربوية- علم النفس، 2008، ص ص.42- 43.

[3] - عبد النور ناجي، "أزمة المشاركة السياسية في الجزائر: دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية2007"، أنظر الرابط:
http://i3.makcdn.com/userFiles/n/a/nadjiabdenour/office/1219231041.pdf.تاريخ الدخول: 2013/03/12

[4]-Bystydzienski, jill.M. Women Transforming politics .World Wide, Stragics For Empowerment, Indiana Unirersity Press, 1991, p.l.

[5] - مولود زيدان الطيب، علم الإجتماع السياسي. ط.1، ليبيا: منشورات جامعة السابع من ابريل، 2007، ص.87.

لم يعد موضوع المشاركة السياسية بوزنه الثقيل في النظم الديمقراطية المعاصرة سجين التراث والثقافة الغربية الليبرالية، بل لفت إنتباه العديد من الباحثين العرب لدى تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على بعض أهم هذه الدراسات العربية التي اهتمت بهذا السياق فيمايلي:

بداية تعد الدراسة التي قام بها "السيد عبد المطلب"، كدراسة نظرية تخص حالة المشاركة السياسية في مصر- 1952-1978 إستنادا إلى المدخل البنائي الوظيفي، حيث توصل في دراسته إلى أن النظام السياسي العربي يواجه أزمة المشاركة السياسية التي تقع في مفترق الطرق على غرار العالم الغربي، والتي تظهر جليا في حاجة النظام السياسي العربي إلى الإستقرار نتيجة سياسات التعسف واللامبالاة بالإلتزامات الإقتصادية لتتحول المشاركة السياسية إلى حالة عنف تحول دون تحقيق التنمية كون أن العلاقة سببية بين التنمية الإقتصادية والإنفتاح السياسي.

وفي ذات السياق قام "سعد الدين إبراهيم جمعة" 1984 بدراسة حول المشاركة السياسية للشباب إستنادا للملاحظة والإستبيان دون المشاركة، حيث أجريت على500 طالب وطالبة في خمسة أقسام بكلية الآداب جامعة القاهرة، حيث تم التوصل فيها إلى أن ما نسبته 81% من الطلبة لايملكون بطاقة الناخب وبالتالي لا تعنيهم المشاركة السياسية في شيء[1].

كما قام "ياسر حسن ناجي الصلوي" بدراسة عام 2007 حول المشاركة السياسية في اليمن كونها دراسة سوسيولوجية مقارنة للعمليات الإنتخابية النيابية، مابين 1990-2003، فلقد شهد المجتمع اليمني ثلاث عمليات إنتخابية منذ تحقيق الوحدة اليمنية1990، وقد كشفت الدراسة أن هناك إرتفاعا في مستوى الوعي الإنتخابي والسياسي لدى الناخبين، كما أكدت الدراسة الدور الذي تلعبه الأحزاب في دفع المواطنين للمشاركة في الإنتخابات النيابية باعتبارها إنعكاس للواقع الإجتماعي والسياسي لذي تعمل فيه ما يمكن النظم السياسية من تحقيق شرعيتها[2].

من خل هذا العرض يتبين ان الكتابات العربية هي الأخرى لم تخلوا من طرح موضوع المشاركة السياسية خصوصا وأن غالبية الأقطار العربية قد عانت حقبا طويلة تحت ويلات الإستعمار فما لبثت هذه الأقطار أن نالت إستقلالها حتى طرح مفهوم المشاركة السياسية بحدة من طرف العديد من الباحثين والمهتمين العرب، ولعل من أبرزها هو ما ذهب إليه "صلاح منسي" الذي عرفها على أنها عملية حركية ديناميكية يشارك الفرد من خلالها في الحياة السياسية لمجتمعه بشكل إرادي وواع بغية التأثير في المنحى السياسي العام بما يحقق المصلحة العامة ويتماشى مع أرائه وانتمائه الطبقي وتتم هذه المشاركة من خلال مجموعة من الأنشطة أهمها الإنخراط الحزبي والتصويت[3].

[1] - صونيه ألعيدي، المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي في الجزائر: الإنتخابات الرئاسية 8افريل2004 أنموذجا(دراسة ميدانية في مدينة بسكرة)، مذكرة ماجيستير، جامعة بسكرة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم علم الإجتماع،2004-5005،ص ص.24-25.

[2] - محمد لمين لعجال، "إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني عشر،2007.، ص ص.241-242.

[3] - صلاح منسي، المشاركة السياسية للفلاحين. القاهرة: دار الموقف العربي، 1984، ص.12.

أما الباحث "كمال المنوفي" فيرى أنها حرص الفرد عل أن يكون له دور إيجابي في الحياة السياسية من خلال مباشرته لحق التصويت والترشح للهيئات المنتخبة أو مناقشة للقضايا السياسية[1]، وفي ذات السياق يرى الكاتب "طارق عبد الوهاب" أن حرص الفرد بناء على مالديه من خصائص نفسية تأهله أن يؤدي دورا في عملية صنع القرار بما ينعكس على سلوكه السياسي من خلال مزاولته حق التصويت والترشيح للهيئات النيابية ومراقبته للقرار السياسي بالنقد والتقييم[2].

والجدير بالذكر في السياق هو ما ذهب إليه "على الدين هلال" الذي إعتبرها تشمل الأنشطة الإدارية التي يقوم بها أفراد المجتمع بهدف التأثير في العملية السياسية كالتصويت والإنخراط في المؤسسات الحزبية والنقابية، وقد يلجا المواطن إلى المشاركة غير المشروعة كالتظاهر والإعتصام وأعمال الشغب وذالك عندما يشعر أن الوسائل القانونية غير فعالة[3].

ومن جهة ثانية يؤكد "محي سليمان" هذا المعنى للمشاركة السياسية بأنها جهود تطوعية يقوم بها أفراد المجتمع للتأثير على بناء القوة في المجتمع والمشاركة في صنع القرارات الخاصة به في ظل الموقع الطبقي الذي يحتله الأفراد، وتتم هذه المشاركة في صور متعددة بدءا بالإهتمام بأمور المجتمع والمعرفة السياسية ومرورا بالتصويت الإنتخابي والترشيح للمؤسسات السياسية والإنتماء الحزبي إنتهاء بالعنف السياسي[4].

ج- المشاركة السياسية وفق منظور الفقه الإسلامي: لايمكن الحديث عن المشاركة السياسية وفق منظور الفقه الإسلامي بمعزل عن وجود تأصيل شرعي أو منظور فقهي، بل إن الفكر الإسلامي- كدين وحضارة- لم ولن يحرم حق المشاركة في الحياة السياسية لكل رعايا الأمة دون إستثناء بخلاف ما ذهب إلية الفكر اليوناني الذي إستثنى النساء والعبيد، لدى نجد أن الفقه الإسلامي- باعتباره دولة دستورية له قوانينه تنظم حياته السياسية إنطلاقا من القرءان والسنة والإجماع-، ولقد قرر الإسلام حق كل فرد أن يعلم بما يجري في شؤون تتصل بالمصلحة الأمة وأن يسهم بما تتيحه له قدراته[5]، وأرسى دعائم الحكم على جملة المبادئ منها:

أ- **مبدأ الشورى:** إن مبدأ الشورى* يعد ضمن الأدبيات العامة المرادفة لنظام الحكم في الإسلام فهو الأصل الثاني للنظام الإسلامي بعد النص، بل هو نص يقر حق مشاركة الأمة في شؤون الحكم باعتباره واجب من

---

[1]- بوبكر جيلي، الشباب والمشاركة السياسية في الجزائر(دراسة ميدانية لعينة من الشباب الجامعي بجامعة قسنطينة)، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2009.، ص.59.

2- طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.، ص.111.

[3]- علي الدين هلال، مسعد نيفين، النظم السياسية العربية: قضايا الإستمرار والتغيير. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2000 ، ص.285.

[4]- زكريا حريزي، المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية - الجزائر نموذجا-، مذكرة ماجيستير، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011، ص.16.

[5]- محمد الغزالي، حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة. ط.4، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص.217.

* - لقد ورث أحفاد الحضارة الغربية عن أسلافهم اليونان تراثا غنيا عن الفلسفة الديمقراطية وغدا الخروج عنها محل إدانة وإستنكار سواء في مجال الفكر آو الممارسة، وما لبث هذا المفهوم حتى اعتنقته مختلف التيارات الغربية، أما فيما يخص الحضارة الإسلامية فقد كان الإجماع قاب قوسين أو أدنى على أن الشورى هي الفلسفة المقدسة للحكم في السلطة الإسلامية، وفوق كل هذا وذاك فإذا كانت الشورى قيمة إنسانية مارستها مختلف الأمم والشعوب عبر التاريخ، إلا أن الإسلام أضاف لها بعدا تعبديا، لأنه يجعل الإهتمام بأمر المسلمين شرط الإسلام لقوله عليه السلام "من لم يهتم

واجباتها الشرعية[1]، ويرى "القرطبي" أن شرعية الحكم ترتبط بمبدأ الشورى يقول "إن من لم يستشر العلماء فعزله واجب لإخلاف بين العلماء"[2].

1- **الشورى لغة:** باستقراء المعجم الوسيط فان أصل الشورى نجدها تحمل معاني "شاوره في الأمر مشاورة وشورا:أي طلب رأيه".

2- **إصطلاحا:** يعرفها بسام عطية أنها "إستطلاع رأي الأمة أو من يمثلها في القضايا التي تخصها بمجموعها أو فئة منها بشرط عدم المصادمة للنصوص الشرعية قطعية الثبوت والدلالة والمجمع عليها إجماعا له صفة التأييد"[3]، فلقد أشار هذا التعريف إلى أن الإسلام أعطى للأمة الحق في الترجيح بين المسائل المختلف عليها، تكريسا لمفهوم الشورى الذي يعد "واجبا" على كل من تولى أمر الرعية بما يستلزم عدم الإنفراد بالرأي، وهو ما دل عليه النص القرآني لقوله تعالى" فاعف عنهم واستغفر وشاورهم في الأمر"[4]، فالأمر هنا يقتضي الوجوب- حسب الأصوليين- ما يعني أن الشورة واجبة في حق النبي صلى الله عليه وسلم- المؤيد بالوحي-وباعتباره قائدا ومرشدا وأميرا فكيف بمن هو دونه في ذالك*.

فالدولة الإسلامية هي دولة المؤسسات ودستورها الإسلام، فهي ليست دولة أسرار ثيوقراطية مغلقة يديرها رجال الدين فقط، وإنما دولة الشعب التي تؤكد حقهم في النصح والبيعة والزام ولاة الأمور بحكم الأغلبية، كشورى ملزمة[5]، ومن هنا تعد هذه الآية بمثابة القاعدة الكبرى لبناء الدولة- الأمة، وشرط الإتفاق بين الحاكم والمحكوم، ولم يقتصر مبدأ الشورى في السياق القرآني على صيغة الأمر، بل جاء على صيغة المدح لقوله تعالى "وأمرهم شورى بينهم"[6]، ويقول تعالى أيضا "فإن أرادا فصالا عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما"[7].

بأمر المسلمين فليس منهم"، ويقول أيضا "لان امشي في حاجة أخ لي حتى تقضى أحب إلي من أن اعتكف في مسجدي هذا شهرا، وهذا الحديث يبين أهمية حاجة الفرد، فكيف بحاجة الأمة وسياسة الدولة. للمزيد أنظر:

- محمد عمارة، الإسلام وحقوق الإنسان: ضرورات... لاحقوق، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1985، ص.31.
- خالد محمد خالد، الدولة في الإسلام. ط.1، القاهرة: دار ثابت للنشر والتوزيع، 1981، ص.71.

[1] - راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الإسلامية. ط.1، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1993، ص.108.

[2] - القرطبي أبو عبد الله الأنصاري، الجامع لأحكام القران، الجزء الرابع، ط.3، بيروت: دار الكتاب العربي، 1948، ص.249.

[3] - عبد الوهاب محمود المصري،"الشورى والديمقراطية والعلاقة بينهما". أنظر الرابط:

http://www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/2/alshora.pdf .2013/03/16 تاريخ الدخول:

[4] - سورة ال عمران الآية 159.

* - وفق هذا السياق يميز المفكر محمد عمارة بين الدين الإسلامي والدولة الإسلامية فالدين ينظر إلى العلاقة بين العبد وخالقه وهذا لا يتغير أما مسائل الدولة فالنظر فيها يكون نظر مصلحة وتدبير، ولها في ذلك خاصيتان: أولا الأحكام الدنيوية تنزل على حكم العقل، وتبنى على أساس المصلحة، ثانيا: أن الأحكام في مسائل الدولة تتطور مع الزمان والمكان، فهي تابعة لما يكشفه العلم من قوانين التطور أنظر:

- محمد عمارة، الإسلام والسياسة: الرد على شبهات العلمانيين. ط.3، القاهرة: دار الرشد، 1997، ص ص.87- 88.

[5] - علي محمد الصلابي، الشورى فريضة إسلامية. ط.1، القاهرة: مؤسسة إقرا للنشر والتوزيع والترجمة، 2009، ص.7.

[6] - سورة الشورى الآية 36.

[7] - سورة البقرة الآية 233.

إن الخطاب في هذه الآيات القرآنية الكريمة نجده موجه لدائرة أكبر تشمل الدولة والمجتمع والأسرة والأفراد، وهي تتحدث عن صفة ملازمة للأمة الإسلامية ألا وهي الشورى التي يجب أن يحضى- بها المسلمون كثقافة وسلوك في مختلف نظم الحياة السياسية والإجتماعية والفكرية[1].

كما أن السنة المطهرة جاءت مستفيضة بهذا المعنى فلقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يستشير أصحابه في العديد من المسائل الدنيوية، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "ما رأيت أحدا أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله"، وقال صلى الله عليه وسلم" ما خاب من استخار ولا ندم من استشار ولا عال من اقتصد"، كما إستشار النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه قبيل معركة بدر لمعرفة مدى إستعداد أصحابه للقتال وكذالك بعد المعركة في شأن قبول الفداء من أسرى بدر وقبل موقعة أحد ويوم الخندق، كما أقام هذا المبدأ الخلفاء الراشدين من بعده كمشاورة أبي بكر في حروب الردة وجمع القران ومشاورة عمر الفاروق في فرض الخراج[2]، وهكذا شكل مبدأ الشورى موجة تحول في صورتها الأولى نقلت المجتمع الإسلامي على وجه الخصوص من مجتمع اللادولة إلى الدولة الوطنية الحديثة بالمفهوم المعاصر.

ب- **مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:** يعد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أصل من أصول الدين ومن أعظم شعائر الإسلام قائم على النصح لحكام المسلمين وعامتهم درأ للمفاسد وعلاجا للإنحرافات وتوطيدا للعلاقة بين الحاكم والمحكوم ووقاية من الإستبداد وتكريسا لمفهوم المشاركة، ولقد أكد الإسلام هذا المعنى في العديد من النصوص، فقال تعالى"والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر"[3].

فالمجتمع الإسلامي يتمتع كله بهذا المبدأ الذي لا يقتصر على الأمور الدينية فقط بل يشمل كل النشاط الإنساني في التفكير والنقد والمعارضة وتقييم ، بل جعل الإسلام الإهتمام بالشؤون العامة للأمة قضية لامناص منها لقوله تعالى "ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر"[4] حيث يرى المفكر "محمد عبده" عبده" أن هذه الآية من أقوى الأدلة على حق المشاركة في الحياة السياسية[5].

مبدأ البيعة: إن البيعة في معناها العام هي إجتماع أهل الحل والعقد من المسلمين فيعقدوا الإمامة لافظهم دينا وعلما، ويعاهدهم في مقابل ذالك على إقامة العدل، فلقد دلت العديد من الآيات القرآنية، وأحاديث النبوية على مكانة وأهمية البيعة في النظام الإسلامي، ففي بيعة العقبة الكبرى إذ اجتمع المسلمون على مبايعة النبي صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة فقال عبد الله بن رواحة: "إشترط لربك ولنفسك ماشئت فقال أشترط لربي أن

[1]-خالد محمد صافي، أيمن طلال يوسف، إشكالية العلاقة بين الشورى والديمقراطية في الفكر الإسلامي المعاصر: دراسة مفاهيمية مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، العدد الأول، يناير9009، ص105.

[2]- عبد الوهاب محمود المصري، نفس الموقع.

[3]- سورة التوبة الآية 71.

[4]- سورة ال عمران الآية 104.

[5]- داود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية: دراسة تحليلية مقارنة للمادة 62 من الدستور المصري مقارنة مع النظام في فرنسا القاهرة: دار النهضة العربية، 2002، ص.23.

تعبدوه ولا تشركوا به شيئا، وأشترط لنفسي أن تمنعوني مما تمنعون منه أنفسكم وأموالكم، قالوا فإذا فعلنا ذالك فمالنا؟ قال "الجنة"، قالوا ربح البيع لانقيل ولانستقيل"[1]، فنزلت الآية الكريمة "إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بان لهم الجنة" وفي سياق آخر يقول تبارك تعالى "إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم"[2]، لدى فإن الرؤية الإسلامية للمشاركة من خلال مبادئ الشورى والبيعة وأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تتنافى ومبدأ العزوف عن المشاركة في الحياة بمختلف نظمها لقوله صلى الله عليه وسلم "من مات وليس في عنقه بيعة فقد مات ميتة جاهلية" من خلال العرض للمنظورات الفكرية تعرج الدراسة لبسط مدلول المشاركة السياسية.

ثالثا/ أشكال ومستويات المشاركة السياسية.

تأخذ المشاركة السياسية صورا ومستويات متعددة، ويرجع ذالك بالدرجة الأولى إلى طبيعة النسق السياسي للدولة وإلى طبيعة الثقافة السياسية الأفراد ومدى إنعكاسها على هذا النسق من جهة أخرى، وفيما يلي تحاول الدراسة تسليط الضوء على أهم أشكال ومستويات المشاركة السياسية مع إبراز أهم تباينات التصنيف بين الباحثين في ذالك.

أ- أشكال المشاركة السياسية.

من خلال إستقراء الدراسات السابقة لمفهوم المشاركة السياسية يظهر للباحث مدى التباين بين أفكار المهتمين لتأثر كل منهم بطبيعة الثقافة السياسية للمجتمع الذي يعيشون في كنفه وعموما إذا كانت المشاركة السياسية هي إسهام المواطنين في الحياة والعملية السياسية، سواء كان الإسهام عن طريق التأييد أو المعارضة، فمن خلال هذا الطرح يمكن التميز بين عدة صور وأشكال المشاركة السياسية.

الشكل رقم "4" يوضح أشكال من المشاركة السياسية عند "كونواى"[3]:

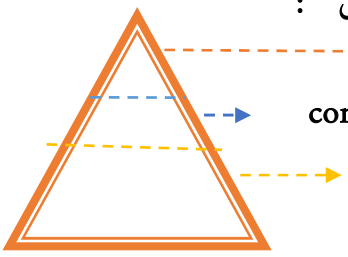

- النشاط الإيجابي مقابل السلبي: Active versus passive
- التقليدي مقابل غير تقليدي: conventional versus unconventional
- الرمزي مقابل الوسطي: symbolic versus instrumental

فتشمل المشاركة النشطة التصويت وكتابة الخطابات الحكومية وتمويل الحملات الإنتخابية وغيرها، أما المشاركة غير تقليدية تشمل المظاهرات وحرق اللافتات الرمزية فعلى الرغم من أن الأمريكيين يرفضونها كونها ذات صلة مباشرة بحياتهم اليومية، إلا انه قد إتضح أنها حققت نجاحات في التأثير على سياسات الحكومة خلال حرب الفيتنام، في حين أن المشاركة الرمزية تخدم معتقدات الناس فيما يتعلق بشرعية الحكومة وتشمل ترديد النشيد

[1] - أحمد محمود ال محمود، البيعة في الإسلام: تاريخها وأقسامها بين النظرية والتطبيق. ط.1، د.ب.ن. دار الرازي للطباعة والنشر د.س.ن. ص.24.

[2] - سورة الفتح الآية 10.

[3] - سامية خضر صالح، مرجع سابق، ص.29.

الوطني ولا يتوقع المواطن الحصول على فوائد منها، وفي مقابل هذه المشاركة تكون المشاركة الواسطة التي تحرك رغبات المواطنين لفوز مرشح معين ينادي بموضوع معين على أصوات الناخبين.

في حين يقسم "عبد الهادي الجوهري" المشاركة في النشاطات السياسية إلى:
-**المشاركة السياسية المباشرة - الأولية:** كتقلد منصب أو عضوية حزب والتصويت والترشح. -**المشاركة غير المباشرة - الثانوية:** فهي تشمل الوقوف على المسائل العامة أو العضوية في

الهيئات التطوعية أو الجماعات الأولية[1]، أما الباحث ***Kasfir*** فقد قسمها إلى مشاركة رمزية ومشاركة مادية، علاوة على التقسيم الذي أورده الباحث شعبان طاهر الأسود"إلى مشاركة رسمية
ومشاركة غير رسمية، والجدير بالذكر في هذه الأشكال هو ما ذهب إليه "فيليب برو" حيث إعتمد التصنيف التالي للمشاركة السياسية:

-**الأشكال الإتفاقية:** ويتفرع عنها[2]:

1- المظاهرات.

2- الممارسة المدنية: وتشمل حضور اللقاءات السياسية والتصويت والمشاركة في الحملات الإنتخابية، وتكون متدرجة هرميا، ومرتبطة بالثقافة السياسية السائدة.

- **العنف السياسي.**

ويرى الباحث على الرغم من وجود تباين في تصنيف أشكال المشاركة السياسية إلا أنه من الممكن إجمالها في ثلاثة أشكال رئيسية هي:

- **المشاركة السياسية المنظمة: الرسمية.**

يركز هذا الشكل على الجانب الرسمي والمنظم للمشاركة السياسية حيث تكون مشاركة المواطنين في إطار مؤسسات أو تنظيمات رسمية تشكل حلقة الوصل بين المواطن والنظام السياسي تعمل على تجميع المطالب وتحويلها إلى خيارات سياسية عامة، ففي ظل هذه المشاركة يعتقد المواطنون أنهم يستطيعون إحداث تغييرات على صعيد النظام السياسي سواء في إختيار ممثلي الحكومة أو في صياغة السياسات العامة، كون أن النظام السياسي يتيح لهم فرصة الإعراب عن توجهاتهم وأفكارهم السياسية من خلال توفير قنوات الإتصال السياسي.

فالمشاركة السياسية هي سمة النظم الديمقراطية حيث يتوقف تطورها على مدى إتساع نطاقها وجعلها حقا لجميع الأفراد، ومن أبرز هذه الممارسات الرسمية التصويت والترشح والإنخراط الحزبي والنقابي والإتصال بأصحاب المناصب السياسية ويعتبر هذا الشكل من المشاركة الأكثر شيوعا في المجتمعات الديمقراطية التي ترتكز بنيتها

[1] - نفس المرجع، ص.32.
[2] - فليب برو، مرجع سابق، ص.336.

السياسية على تفعيل كل مؤسسات المجتمع المدني، حيث يشكل التكنوقراط* والبيروقراط **أهم ركيزة التنظيم الرسمي.

إلا أن هناك من الباحثين من ينظر إلى هذا النمط من المشاركة بمنظور سلبي فمن البديهي أن أصحاب المناصب الرسمية هم أحق من يقومون بمشاركة الرسمية لأولوية الحفاظ على إمتيازاتهم وتحقيقا لإستمرارية النسق الذي ينتمون إليه، فهم يواجهون صراعات حادة مع مختلف أطياف المجتمع المدني الذين يشاركون سياسيا وفق طرق غير رسمية[1].

- **المشاركة السياسية المعبئة: التعاقدية.**

وهي التي يكون فيها المواطن مجبر تبعا لطبيعة تعبئة النظام السياسي بما يتماشى وقراراته بغية إضفاء الشرعية على ممارساته ما يفرغ المشاركة السياسية من محتواها الحقيقي، لتصبح بهذا المعنى وسيلة طيعة يظلل بها النظام الراى العام، وهذا ما يظهر جليا في أنظمة الشمولية أو التعددية الشكلية، حيث أن منظمات المجتمع المدني والمعارضة النظامية هي من هندسة الحزب الشمولي التي على ضوئها ترسم معالم الثقافة والمشاركة السياسية.

ومن جهة ثانية قد يأخذ هذا النمط من المشاركة شكل "التعاقدية"، من وجهة نظر بعض الباحثين، إنطلاقا من العلاقة التي تنشأ بين الأفراد والهيئات والمؤسسات الرسمية، وما يترتب عن هذه العلاقة من إتفاق ضمني بالمولاة وعدم المعارضة بغية تحقيق مصالح لهم، ففي فرنسا مثلا كان أولئك الذين يعيشون في البلاط الملكي لايعارضون السلطة الملكية، بل يبدون إخلاصهم وولاءهم مقابل الإمتيازات الممنوحة لهم وقد إختفى هذا الشكل بمجيء الثورة الفرنسية[2].

وإذا كان التصويت أكثر أنماط المشاركة السياسية شيوعا لدى الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية على السواء، مع خلاف في دلالته ودرجة تأثيره، فهو في الأولى آلية للمفاضلة بين المرشحين وإختيار شاغلي المناصب السياسية بدرجة كبيرة من الحرية، ولكنه في الأنظمة التسلطية يعد أداة طيعة لمن هم في مواقع السلطة

* - التكنوقراطية *Technocrate* يعني سياسيا إنشاء حكومة من الفنيين المتخصصين في الهندسة وإدارة شئون البلاد، ويتلقون تدريبا إداريا خاصا ويباشرون ثورة إدارية باستخدام النواحي السياسية الفنية ولا يتغيرون مع تغير الحكومات أنظر:
- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية. د.ب.ن. 2005، ص.123.

** - يعتبر أول من إستخدم مصطلح البيروقراطية ***Bureacracy*** " ماكس ويبر" ويعني فئة العاملين في مكاتب الأجهزة الإدارية أو أنها تنظيم يقوم على السلطة الرسمية و تقسيم العمل الإداري وظيفيا بين مستويات مختلفة تأخذ الشكل الهرمي وقد تناول "ستيوارت ميل" البيروقراطية في مؤلفه" مبادئ الإقتصاد السياسي "فاعتبرها نوع من العمل تمارسه جماعة من ا لمحترفين الذين يعملون مع الدولة، وأن الأعمال الحكومية قد أصبحت من اختصاصهم. أنظر :- مولود الطبيب، علم الإجتماع السياسي، مرجع سابق، ص103.
- طاشمة بومدين، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص ص.98-99.

[1] - سامية خضر صالح، مرجع سابق، ص ص.28-29.

[2] - Philippe braud –sociologie politique - casbah éditions-Alger– 2004 p 348.

يستخدمونه للدعاية وكسب الشرعية ***Légitimité*** أكثر منها أداة للاختيار السياسي الواعي والتأثير في شئون الحكم من قبل الجماهير، ولهذا يعتبر الإمتناع عن التصويت لونا من الإحتجاج الصامت[1].

- **المشاركة السياسية بالقوة: العنيفة.**

يلجأ الموطنون إلى هذا النمط من المشاركة السياسية نتيجة لتداعيات المشاركة المعبئة أو لتعثر المشاركة الرسمية، نظرا لغياب قنوات الإتصال الرسمية مع النظام السياسي أو لعجز منظمات المجتمع المدني في تجميع والتعبير عن المصالح أو ملاحقة الدولة للمعارضين في الداخل والخارج..إلخ، عندها تبرز مظاهر العنف السياسي في شكل إنقلابات عسكرية تستهدف الإستيلاء على الحكم بالقوة، وفي مستويات أخرى كالمظاهرات وأحداث الشغب والعنف السياسي وتخريب الممتلكات العامة والإغتيالات وتفجير المباني الحكومية والأعمال الإرهابية المسلحة[2] وكل ما ينطوي تحت كنف "العصيان المدني"*إيمانا من جماعات المعارضة أن النظام فقد شرعيته كونه لايعبر عن المجال السياسي العام للمجتمع وإنما وجد لصالح فئة تحتكر العملية السياسية لضمان مصالحها وديمومتها في الحكم على حساب عامة المواطنين[3]، ما يدخل النظام السياسي في دوامة عنف لاسبيل للخروج منها إلا نزولا للقوانين التي تحدد آليات المشاركة والمعارضة السلمية ما يعكس وجود ثقافة سياسية تؤمن بالوحدة الوطنية وثقافة السلم.

وبمجرد حدوثها تتباين ردود الأفعال من نظام سياسي إلى آخر، فإذا كانت الإنقلابات في الأنظمة غير ديمقراطية هي وسيلة الحكم والتداول على السلطة، وشكل من أشكال المشاركة السياسية غير القانونية فهي مرفوضة وغير مبررة في الأنظمة الديمقراطية التي تلجأ للممارسات السلمية وتحتكم للقانون في كل المنازعات السياسية التي تنشب بينها، كما تختلف النظرة للإحتجاجات و التجمعات والإضرابات، فهي في الأنظمة الديمقراطية وسائل سلمية للتعبير، بل من الحريات العامة التي تعترف بها الدولة لأفرادها، لكنها في الدول غير الديمقراطية تشكل وسائل عنف لإثارة الفوضى والمساس بالأمن والإستقرار العام[4].

ب/ مستويات ونماذج المشاركة السياسية

تختلف أنماط المشاركة السياسية وتتعدد مستوياتها من وجهة التأثير في العملية السياسية وصوغ السياسات العامة من دولة إلى أخرى بحسب طبيعة المعطيات السياسية وما هو متاح قانونيا متأثرة في ذالك

---

[1]- محمود منى عليوة، "مفهوم المشاركة السياسية". أنظر الرابط:
http://www.mokarabat.com/s5459.htm ، تاريخ الدخول: 2013/03/15.

[2]- أحمد سعيد تاج الدين، "الشباب والمشاركة السياسية". أنظر الرابط:
http://youthdo.org/ar/images/stories/youth/16.pdf.2013/03/20 ، تاريخ الدخول:

* - يمكن أن نعرف العصيان المدني، بأنه وسيلة سلمية استثنائية هادفة مكفولة دستوريا تتضمن مخالفة صريحة لبعض الأنظمة والقوانين النافذة بغية إجبار السلطات الحاكمة على الإنصياع لمطالب المحتجين الشرعية. انظر:- جميل عودة، "العصيان المدني"، أنظر الربط: http://alshirazionline.org/news/034.htm تاريخ الدخول:2013/03/22.

[3]- هشام سلمان الخلايلة، مرجع سابق، ص.88.

[4]- شريفة ماشطي، "المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي"، مجلة الباحث الإجتماعي، العدد العاشر،2010.، ص.165.

بنمط الثقافة السياسية السائدة في المجتمع والتي تعتبر مؤشرا قويا للدلالة على مدى تطور أو تخلف المجتمع السياسي

للدلالة على مدى تطور أو تخلف المجتمع السياسي، لذالك حظيت أدبياتها بترسانة من النماذج النظرية الموضحة لمستوياتها المختلفة، وفق العديد من الأطروحات منها:

- **أولا: نموذج لستر ميلبراث: *Lestar Milbrath***

لقد أدرج "ميلبراث" في كتابه ***Participation Political*** عام1956 وجود تسلسل هرهي للمشاركة السياسية، يتراوح ما بين تولى منصب عام وعدم المشاركة، حيث قام بتقسيم المجتمع الأمريكي الى ثلاثة فئات حسب تفاعل كل مجموعة وذالك وفق الصياغة التالية[1]:

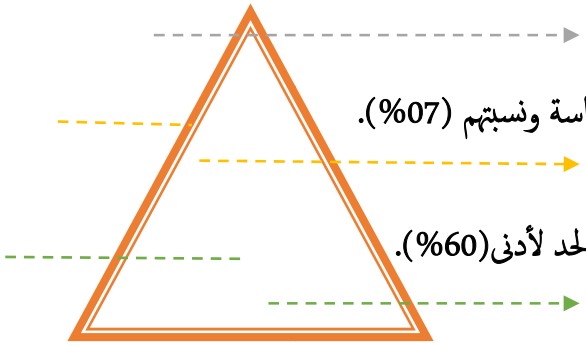

- **المجالدون*** *(Gladiators)*:**

وهم الناشطون دوما في مجال السياسة ونسبتهم (07%).

- **المتفرجون *(SPECTATORS)*:**

وهم المشاركون في السياسة بمقدار الحد لأدنى(60%).

- **اللامبالون *(Apathetics)*:**

هم الذين لاعلاقة لهم بالسياسة على الإطلاق، أي(33%).

وفي الكتاب الذي إشترك فيه "ميلبراث" مع "غول" **Goel** عام 1977، قام الباحثان بوضع تسلسل هرمي أكثر تعقيد للتوفيق بين الأنواع المختلفة من المجالدين بدلا من إقتراح تسلسل هرمي أحادي الشكل وفقا للنموذج التالي[2]:

[1] - سامية بادي، المرأة والمشاركة السياسية والتصويت والعمل الحزبي النيابي، مذكرة ماجيستير، جامعة قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، قسم علم الإجتماع، 2005، ص.31.

* - لقد إستقى ***Milbrath*** مصطلحات **(المجالد، المتفرج، اللامبالي)**، على سبيل القياس من الألعاب التي كانت تقام في روما القديمة حيث يصارع **"المجالدون"** حتى الموت إمتاعا **"للمتفرجين"** للإدلاء بأصواتهم لمن يكسب المعركة، في حين لا يشاهد **اللامبالون** العرض.

[2] - زكريا حريزي، المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في تكريس الديمقراطية التشاركية -الجزائر نموذجا-، مذكرة ماجيستير، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010، ص.19.

الشكل رقم "6" يوضح التسلسل الهرمي للمشاركة السياسية عند كل من: *Goel and Milbrath.*

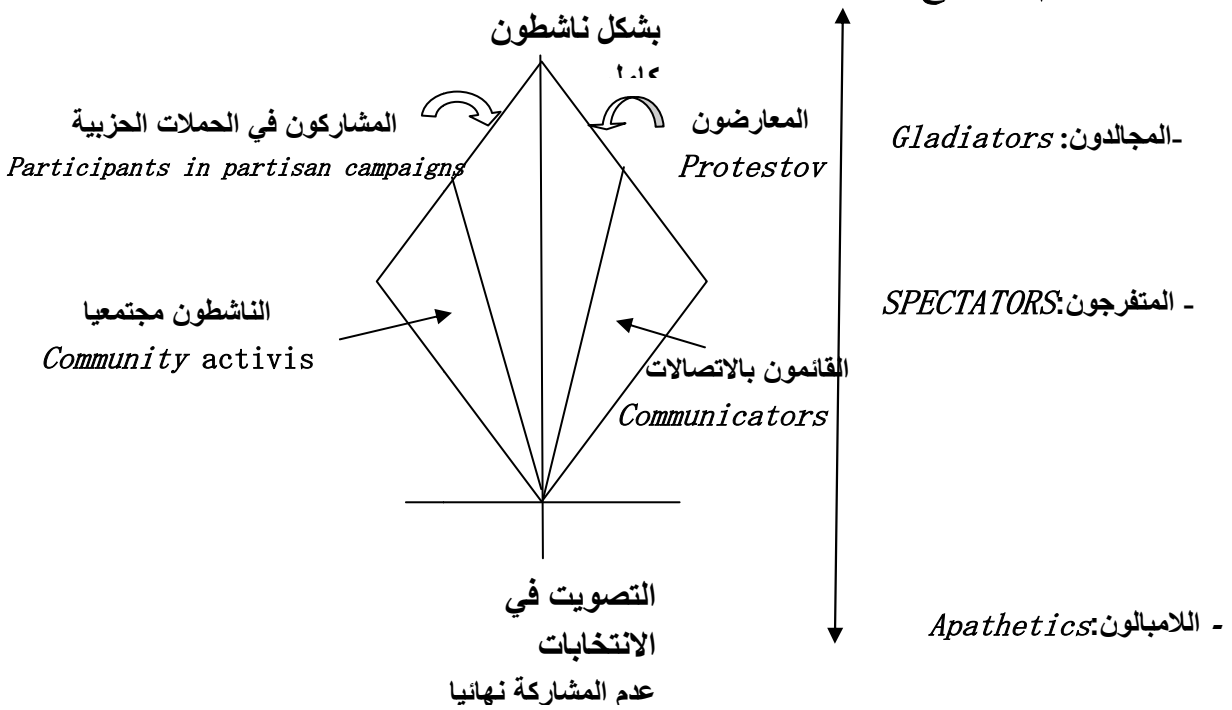

- ثانيا: نموذج "ميشيل روش" *Michael Rush*، و"فيليب ألتوف" *"Philippe Althof" 1971.*

في محاولة أخرى لتحديد مستويات المشاركة السياسية قام البحثان بصياغة نموذج هرمي قدما فيه تدرجا يغطي كل المستويات المختلفة للمشاركة السياسية على النحو التالي:

الشكل رقم "7" يوضح التسلسل الهرمي للمشاركة السياسية لدى *Rush and Althoff*

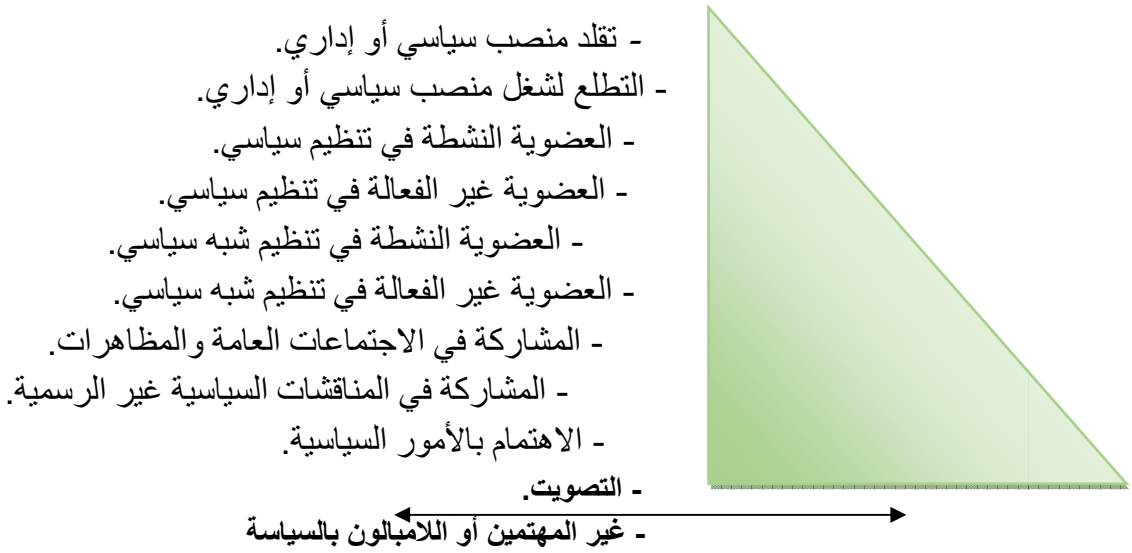

المصدر: نبيل عبد الحفيظ ماجد، "العمل الحزبي ومشاركة المرأة الحاجة إلى التحديث والتفعيل"، في ندوة الأحزاب واستنهاض ثقافة المشاركة السياسية للمرأة" 29 ديسمبر، 2008، ص.03. نقلا عن:

Michael Rush "Politics and Society, An Introduction to Political Sociology" N.Y :prentice - Hall 19992,p.112.

ما يمكن ملاحظته من التدرج الهرمي أن أبسط حالات المشاركة السياسية تكمن في التصويت الإنتخابي وقمة درجات المشاركة هي الوصول إلى السلطة وممارستها الفعلية، نظرا لما تتطلبه من إمكانيات وحنكة سياسية، والتي يلقى على عاتقها مهمة إعداد القيادات للتحديث والتغيير الإجتماعي والسياسي، ويذكر الباحثان أن هذا التدرج يغطي كافة مجالات المشاركة السياسية ويحتمل التطبيق في مختلف النظم السياسية، كما تختلف هذه المستويات من نظام إلى آخر فثمة مستويات قد تكون على درجة من الأهمية في نظام ما، وأقل أهمية في نظام آخر.

غير أن ما يؤخذ على هذا النموذج – رغم معقوليته- بعض المأخذ فالباحثين جعلا شاغلي المناصب السياسية والبيروقراطيين في مستوى واحد من القوة والنفوذ- وهذا غير معقول- فتبعية رجال الإدارة للسياسيين لاختلاف عليه، فالقرارات تتخذ بواسطة دوائر سياسية في حين يقتصر دور البيروقراطيين على التنفيذ، كما لا يمكن الجزم باللامبالاة التامة ***Total apathy*** أسلوبا من أساليب المشاركة، فهي عند البعض من السياسيين تعبير صريح عن أزمة المشاركة السياسية ***crisis participation*** والبعض الأخر يعتبرها أسلوبا من أساليب الاحتجاج.

الخاتمة:

إن المشاركة السياسية هي المشاركة في الحياة العامة والعملية السياسية على وجه الخصوص بما يضمن تحقيق مبادئ المواطنة الديمقراطية ضمن صور متباينة كالترشيح للانتخابات والمشاركة في الحملات الاانتخابية والتصويت وحرية التعبير، وحرية التجمع وتكوين المجموعات وغيرها، والتي يمكن أن تأخذ شكل المشاركة الديمقراطية أو شكل التعبئة الشمولية، فضلا على اعتبارها معيارا أساسيا لتمييز بين المجتمعات المتقدمة عن المتخلفة منها.

ومن جهة ثانية ترتبط المشاركة السياسية ارتباطا مباشرا بعملية صنع واتخاذ القرارات باعتبار ان القرار هو العملية التي على ضوئها يرسم مستقبل الدول والشعوب، لذي باتت الانظمة السياسية خاصة التي قطعت أشواطا من الترسيخ الديمقراطي تعطي احتمالات متطابقة او متقاربة الاثار تلك القرارات على مشروعيتها خصوصا من زاوية توزيع الموارد وتامين الحقوق والحريات الفردية والجماعية، وعلى الرغم من أهميتها، الا ان عملية صنع القرار وطريقة اتخاذه في بعض الأنظمة السياسية غالبا ما يكون بيد شخص واحد او قلة مسيطرة، بعيدا عن إرادة الشعوب زتطلعاتها، مما يترك اثار سلبية في حياة الشعوب والأنظمة معا.